

حالة حقوق الإنسان في فلسطين

الافتتاحية

تشكل قضية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، هماً جماهيرياً عاماً. هذا التحول، الذي يحتاج أولاً إلى نشر ثقافة المشاركة في الشأن العام، وفهم أسس ومضامين الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الصالح.

كل ما سبق يحتاج إلى آلية عملية لتحويله إلى واقع معاش. وفي فلسطين التي تعيش حالة استثنائية، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالمفاهيم والأسس العامة للديمقراطية، إنما يتعلق أيضاً بالمشاكل الموضوعية والذاتية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وخاصة في ما يتعلق بالثقافة السياسية والاجتماعية السائدة، والناجئة عن عملية تاريخية صعبة مر بها الشعب الفلسطيني.

إن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني والحكم الصالح هو في الجوهر مشروع لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من جميع صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة. كما أن هذه الثقافة تشمل مجموعة القيم والبنى الذهنية والسلوكية، والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني والحكم الصالح.

إن هذه الثقافة، تغرس حس الكرامة والمسؤولية إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، التي تقود الناس بالضرورة إلى الاحترام المتبادل والمساعدة الجماعية والتأقلم مع حاجات بعضهم البعض وحقوقهم، كما تقودهم إلى القبول بالعمل معاً للتوصل بصورة حرة إلى صياغات مناسبة ومتجددة تضمن توازن المصالح والعمل المشترك من أجل الخير العام، دون حاجة إلى فرض سلطان العنف المنظم أو العشوائي الذي يصادر حريات الناس جميعاً. إن طرق نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني والحكم الصالح من قبل منظمات حقوق الإنسان والناشطين في هذا المجال، لا يكون فقط من خلال الندوات والمحاضرات والدورات، بل أيضاً يكون من خلال نشر المعرفة الأساسية بهذه القضايا.

إن أفضل وسيلة لصون هذه الحقوق وعدم التعدي عليها إنما تكمن في توعية الناس بحقوقهم وتعليمهم كيفية الدفاع عنها، وليس المقصود هنا نشر هذه الثقافة بين النخب السياسية والثقافية والاجتماعية، وإنما إيصالها إلى كل فرد من أفراد المجتمع وإدخالها في ثقافته وحويلها إلى جزء يومي وحياتي فيها ولعل الأسلوب المناسب هنا لنشر هذه الثقافة هو إشاعة مناخ عام في جميع المؤسسات يؤمن بحرية الفكر وحرية الرأي واحترام حقوق الإنسان .



د. مخيمر سعود أبو سعدة
أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة

أساليب التربية الأسرية والمدرسية والدينية والحزبية والإعلامية والتي تركز التعصب والعنف وعدم احترام الآخر. إننا بأمس الحاجة إلى تكريس ثقافة الحوار والتسامح والتعددية وقبول الآخر. لقد ابتعدنا وتخلينا كثيراً خلال السنوات الأربع الماضية عن قيم التكافل والتضامن الاجتماعي واستبدلناها بالتعصب والفردية والأنانية. مطلوب منا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا كسلطة وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني ومواطنين وألا نقف مكتوفي الأيدي على هذه الانتهاكات والممارسات القمعية التي تمارسها الأجهزة الأمنية، فمن الممكن أن تدور الأيام ونصبح جميعاً عرضة لهذه الانتهاكات. لا يجب أن ننتظر إنهاء حالة الانقسام السياسي وحقائق المصالحة بين حركتي فتح وحماس لوضع حد لهذه الانتهاكات، يجب أن نتحرك ونرفع صوتنا قبل فوات الأوان.

المعتقلين السياسيين في سجون الضفة وغزة، بل والأسوأ حالات الوفاة التي سجلت لبعض المعتقلين فهي خير دليل على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. لقد تم إنفاق ملايين الدولارات على ورش العمل والندوات والمؤتمرات التي تهدف إلى توعية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان للمواطنين والأجهزة الأمنية الفلسطينية، إلا أن كل ذلك تقريباً انتهى بفعل استمرار الانقسام السياسي وما يرافقه من خريص وتخوين وتكفير بصورة فجأة وغريبة عن عادات وقيم الشعب الفلسطيني. ولكن هناك من يقول بأن ما يحدث ليس غريباً. فقد مارسنا كل أشكال التحريض والتخوين والقتل أحياناً ضد بعضنا البعض منذ أربعينيات القرن العشرين. وما يحدث الآن ما هو إلا سلسلة متصلة بالتاريخ الفلسطيني الحديث. نحن بحاجة إلى مراجعة الكثير من العادات والتقاليد والقيم الموجودة في الثقافة الفلسطينية، فإننا بأمس الحاجة إلى مراجعة

"معتقلين سياسيين" لدى الأجهزة الأمنية، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز التعسفي، تتم بدوافع أمنية وجنائية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت حالات الاحتجاز التعسفي من حيث عدم توجيه تهم حقيقية للمحتجزين، وعرضهم على القضاء العسكري دون المدني، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانوناً، وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو التباطؤ في تنفيذها. من المؤسف أن تحدث مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وخاصة على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فقد صدق المثل القائل "فأفد الشيء لا يعطيه". ويبدو أن الشعب الفلسطيني الذي لا زال يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي فاقده لثقافة وقيم حقوق الإنسان والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، الممارسات البشعة وغير الإنسانية ضد



ذلك بالحاضر والمستقبل . ولو لاحظنا الأهداف من التعليم نجدها ترمي إلى أهداف سياسية ودينية أكثر منها أهدافاً تربويةً واجتماعية . فالتعليم مَسَّيس أكثر من كونه أداة لتغيير وتطوير وتفعّيل أنظمة الحكم ألقائمه . فأهداف التعليم بعيدة عن بناء شخصية المتعلم نفسه. بقدر ما تبرير لنظام الحكم القائم واستمراره. فعملية البناء السليم لا تتحقق إلا في وسط اجتماعي وديمقراطي يحترم الإنسان وإبداعاته . وقدراته العقلية . لا عن طريق حشو عقول الأطفال قبل أن تبدأ . فعلية الحشو والغلق والجُمود تبدأ مع مرحلة الطفولة . وإذا أردنا محاربة التخلف والتراجع علينا أن نبدأ بمراجعة أنظمة التعليم لدينا . وهذا هو حال جميع الدول التي سبقت في هذا المجال تخضع دائما نظمها التعليمية للمراجعة . ولو القينا نظرةً واحدةً على النظام التعليمي لاكتشفنا أن كل المواطنين يشملهم النظام التعليمي ولذلك فإن إصلاح النظام التعليمي يعتبر أولوية ومصلحة عليا . ومسألة أمن قومي . والحق في التعليم أحد الحقوق الأساسية للمواطن . وعليه لا يجوز جزأة التعليم . وفصله عن أهداف المجتمع العليا وأولها (بدون في) بناء نظام ديمقراطي سليم . قادر على توفير كل مستلزمات النجاح لتطور النظام التعليمي . وفي النهاية التعليم والمعلم هو من يصنع الديمقراطية ويعزز ثقافتها وقيمها. وهو في الوقت ذاته من يعزز قافلة الاستبداد والحكم المطلق. وهذا يتطلب مراجعة شاملة للتعليم تقوم على احترام آدمية وكرامة الإنسان والأخذ في الاعتبار الانفتاح على الآخرين وثقافتهم وحضارتهم . وتغيير الأسلوب من أسلوب المعلم المسيطر والمتحكم إلى أسلوب المعلم المشارك . وإفساح المجال أمام جميع قوى المجتمع في المساهمة في دفع عجلة التقدم والتطور والإصلاح .



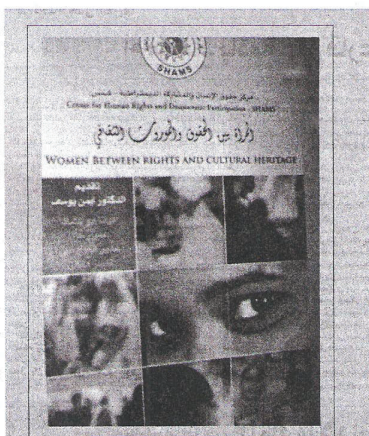
الدكتور ناجي شراب
أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر- بغزة

والخطوة الأولى هي خلق هذا المواطن الذي يعتد بحقه في الحكم كما الحاكم . فالعلاقة واضحة بين نظام الحكم ونظام التعليم السائد. وإذا أردنا أن نتعرف على طبيعة نظام حكم ما. علينا أن نتعرف على طبيعة نظام التعليم السائد فيه. فلا يمكن أن نتصور في ظل مجتمع تسوده الأمية وعدم اعتراف بدور المرأة وبغياب مفاهيم الحقوق السياسية أن يسود نظام حكم ديمقراطي تشاركي يساهم فيه الجميع في عملية التقدم والتطور . فالقضية الأساسية ترتبط بالقدرة على منح العقل البشري وتوفير كل مقومات إبداعه . فالعقل هو المميز بين نظام وآخر . في الأول العقل مغيب . ولا يسود إلا عقل الحاكم ومن يدور في حلقته . وفي الثانية تتعدد مجالات قدرة العقل على الإبداع والتفكير والعمل . ونظراً لأهمية التعليم ودوره تشترك كل مبادرات الإصلاح والتغيير السياسي على إصلاح النظام التعليمي وإعطائه أولوية على ما دونه من قطاعات. وبتخصيص الدعم المالي اللازم لذلك. ولا جدال في أن نظم التعليم في مجتمعاتنا في حاجة إلى إصلاح وتطوير . فما زال النظام التعليمي لدينا متواضعا ودون المستوى المطلوب للتقدم والتطور. فما زلنا نملك نظم ناقلة وليست مبادرة. وما زلنا نكتفه بالماضي وأنجازاته . دون ربط

الخوف والتردد . والنقد الهامس بعيدا عن مسامح المدرس خوفا من العقاب . وفي أطار هذه النظم تسود المحاباة في النجاح . والتماييز في المعاملة . وتخفي مساهمة القطاع الخاص في دعم العلم والباحثين واحتضانهم . ولذلك لا نجد أي من جامعاتنا من بين الجامعات العالمية في سلم التقييم . وحتى نكون منصفين وغير مبالغين في تقييمهم . نجد هناك بعض المحاولات الجديرة بالاهتمام التي بدأت بعض أنظمة الحكم توليها للمبدعين . لكنها محاولات صغيرة قياسا بالقدرات والإمكانات المتوفرة لدولنا العربية . . وإذا ذهبنا للنظم التعليمية في الدول المتقدمة نجد الفارق واضح في أسلوب التعليم . ودور الحكومة الداعم فقط وليس المتدخل . ونلاحظ دور المبادرات الخاصة في دعم التعليم والبحث العلمي . ناهيك عن توفير كل الإمكانيات الداعمة لنجاح التعليم من مقومات مادية مثل دور المكتبات . والنشر العلمي والترجمة . والأهم من ذلك القيم التي يتم التركيز عليها والتي تعتبر مقياس لنجاح التعليم في إعداد المواطن العارف والملم بحقوقه وواجباته . وتأکید دور ومفهوم المواطنة والقدرة على التفكير والنقد والمحاسبة والمساءلة . فأساس إي نظام سياسي ديمقراطي قوي . نظام تعليمي ناجح وقوي .

منظور ديمقراطي هناك بيئات سياسية دافعه وحاضنة ومشجعة للإبداع العقلي . وتوفر له كل مقومات الإبداع وفي مقدمة هذه المقومات والمحددات توفير هامش واسع من الحقوق والحريات . فبقدر ممارسة هذه الحقوق والحريات بقدر قدرة العقل على التفكير والإبداع . وفي هذا الإطار تبدو أهمية المقارنة بين التعليم في المجتمعات والدول التي تسودها أنظمة حكم غير ديمقراطية . والدول الأخرى التي تسودها هذه النظم . ففي الأولى نجد احتكار وتدخل واضح في أنظمة التعليم ومناهجه وفي التدخل في التعيينات التعليمية . وفي التراجع الواضح لخصصات البحث العلمي . وتراجع عدد العلماء . ومراكز البحث . وإن وجدت يكون دورها هامشي جميلي . ولا تلعب دورا مباشرا في ترشيد السياسات والقرارات . بل نذهب أكثر من ذلك أن المعلم يكون امتداد لدور الحاكم التسلطي والفردى . وهنا نلاحظ على سبيل المثال المدرس الذي لا يقبل النقاش . ويتفنن في حمل العصا التي تمثل غلاظة السلطة وأجهزتها الأمنية القائمة للحريات والحقوق . ويتضح لدينا أسلوب التلقين الذي يحول الطالب إلى مستقبل وغير مبادر . وتتعزز في ظل هذا النظام ثقافة

21.1.2010 صوت النسل ١١



المرأة بين الحقوق والموروث الثقافي

قراءة: محمود الشاذلي

إنشاء المجتمع أو الترحيل وراء العادات والتقاليد البدائية التي تلد المرأة من الطائفة بجهلها. وفي تلك الأحيان والحالات فإن عدم مطالبة المرأة بحقوقها . يكون عليه حثيث وخطير . فلو لم يهاجم الإنسان بها الفكر الأثري غشيت الأجيال منهم . فلهذا نعلم أن المجتمعات بجهلها من ميراث أجدادها

نظام واستقلال أما في غير ربحان . فيستعرض في ترأسه بعنوان «المرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٠» . فخرية المرأة في يوميات الانتفاضة . ومثل في شجاعتها التي يلمح من أن المرأة أقيمت الشبهات والجريسات والاسبات وشاعت في الانتفاضة على قدم وساق . كما أن حب مع الرجل والشاب كمن لا يملك لم يكن لها دور فعال وعقلي ومؤثر داخل الأحيان والتقاليد على ساحة الفلسطينية . خاصة فيما يخص بمعية سبل الحريات العامة.

والأحرار الإجتماعية . بلدت شجاعة تجديلية ذات بحرية متطورة . من أجل أن يبنى هذا المجتمع إلى



الخصوصية الثقافية وعالمية حقوق الانسان

المرأة بين الحقوق والموروث الثقافي

قراءة: محمود الشاذلي

إنشاء المجتمع أو الترحيل وراء العادات والتقاليد البدائية التي تلد المرأة من الطائفة بجهلها. وفي تلك الأحيان والحالات فإن عدم مطالبة المرأة بحقوقها . يكون عليه حثيث وخطير . فلو لم يهاجم الإنسان بها الفكر الأثري غشيت الأجيال منهم . فلهذا نعلم أن المجتمعات بجهلها من ميراث أجدادها

نظام واستقلال أما في غير ربحان . فيستعرض في ترأسه بعنوان «المرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٠» . فخرية المرأة في يوميات الانتفاضة . ومثل في شجاعتها التي يلمح من أن المرأة أقيمت الشبهات والجريسات والاسبات وشاعت في الانتفاضة على قدم وساق . كما أن حب مع الرجل والشاب كمن لا يملك لم يكن لها دور فعال وعقلي ومؤثر داخل الأحيان والتقاليد على ساحة الفلسطينية . خاصة فيما يخص بمعية سبل الحريات العامة.

والأحرار الإجتماعية . بلدت شجاعة تجديلية ذات بحرية متطورة . من أجل أن يبنى هذا المجتمع إلى





الشباب طاقة وطموح وأمل ورجال المستقبل وهم

أساس التنمية فهم طاقة كبيرة ينبغي الاستفادة منها في استكمال أسس التنمية الشاملة في كامل المجالات. أثبتت الدراسات الاجتماعية أن مستقبل أي مجتمع يكون نابعا من طاقات عناصرها الشابة فهم الركن الأساسي الذي ينبغي أن تركز عليه المجتمعات في تنميتها وتطورها وسعيها نحو الأفضل لأن مرحلة الشباب وحسب طبيعتها الديناميكية في كافة المجالات وخاصة الجيل الناشئ تبرز لديهم حب إثبات الذات وإبراز قدراتهم في قيادة المواقع والمراكز المهمة في الحياة الخاصة والعامه لذلك ينبغي تشجيع مشاركتهم في مختلف المجالات التنموية عبر إتاحة الفرصة لهم للمساهمة في الشأن العام وتنمية مجتمعاتهم

تهدف التنمية الإنسانية بوصفها حقا من حقوق الإنسان إلى بناء الفرد في كافة المجالات

السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصة حقه في التعليم والبحث العلمي والمشاركة السياسية والاقتصادية وحقه في محو الأمية.

من هنا جاء تعريف التنمية البشرية والتي عرفها تقرير التنمية البشرية عند صدوره أول مرة عام ١٩٩٠ على أنها عملية توسيع خيارات الناس من خلال زيادة القدرات البشرية وطرق عمل البشر.

لهذا اعتبرت التنمية في أي مجتمع عملية معقدة مخطط لها ومدروسة تهتم بالإنسان ومن خلاله لتحقيق التقدم والأمن والمشاركة والاستقلالية في كافة المجالات. وبناء على هذا التعريف يمكننا تعريف التنمية السياسية على أنها

تربية المواطن على مسؤوليات المواطنة بشكل صحيح وبمضمون علمي واجتماعي ليصبح قادراً على تنمية قدراته الإبداعية وتدريبه على احترام قيم وحقوق الإنسان حتى تصل فيه إلى إدراك مشاكله والقدرة على حلها.

وبالإطلاع على واقع المشاركة السياسية المتاحة للشباب في منطقتنا العربية فهي شبه مغيبة إذ لا زال الشباب العربي بعيداً عن التأثير في القرار والتخطيط له بسبب غياب مشاركته في عملية اتخاذ القرار السياسي والتخطيط له الأمر الذي نتج عنه حالة من الإحباط واللامبالاة السياسية.

وتأسياً على ما سبق فإن البيئة الكفيلة بتوفير المشاركة السياسية على مستوى النظام السياسي

هي وجود نظام سياسي ديمقراطي يسمح بممارسة الانتخاب بحرية دون فرض قيود على الأحزاب المعارضة أو منعها فالديمقراطية تقوم على المشاركة السياسية والتأثير في صنع القرار السياسي عبر قنوات المؤسسات السياسية مشاركة أساسها التنافس. فالديمقراطية المطلوبة في مجتمعاتنا هي التي تستهدف ذهنية الإنسان ليصبح قابلاً لممارستها بصورة فعلية حيث تستبدل الولاء للأفراد والأيديولوجيا إلى الولاء لفكرة الديمقراطية والتعددية الحزبية وهي ديمقراطية لا يمكن تحقيقها خارج علاقة قبول الآخر وعدم إلغائه.

كما أن النظام السياسي يجب أن يكون نظاماً شرعياً تقوم فيه العلاقة بين النظام والشعب على الثقة أي في معزل عن الجيش والعسكر وقوات الحرس الخاص وأجهزة المخابرات. ينظم ذلك دستور لا تعارض نصوصه مع ما هو مطبق على أرض الواقع ويوفر الحريات الأساسية كحرية الرأي والتعبير. فالنظام الديمقراطي هو نظام سياسي هدفه إدخال الحريات في العلاقات السياسية القائمة والديمقراطية هي الضمانة لتوفير الحريات والحقوق وفي مقدمتها المشاركة السياسية.

أما من الناحية التربوية والاجتماعية والتنموية ينبغي الاهتمام الكافي بتربية الجيل الناشئ تربية صحيحة تقوم على أساسين متكاملين هما المثل والأخلاق والفضيلة. مثل قيم التعاون والتضامن والحوار والصدق وحقوق الإنسان مثل حق الشباب في التعلم وفي الحياة الكريمة وفي الصحة. من الناحية الاجتماعية يجب القيام بأبحاث ودراسات أكاديمية واجتماعية حول الدور الاجتماعي المأمول من الشباب وكيفية مساعدتهم على الاندماج في المجتمع وفي سوق العمل وتشجيعهم على المشاركة في تدبير الشئ العام وتحفيزهم على الاستقرار والاستقلالية.

أما من الناحية التنموية فيجب تشجيع الشباب على المشاركة المجتمعية التنموية في المجالات المختلفة لهذا ينبغي إتاحة الفرص لهم خاصة للمبدعين.

وبالنالي فإن التعليم الديمقراطي القادر على تشكيل ذهنية منفتحة ومقبلة على المشاركة السياسية يجب أن يستند إلى السماح بحرية حركة الطفل للاكتشاف والتجربة والتجاوب مع ما يطرحه من أسئلة عن ظواهر حيط به.

وفي المدرسة يكتمل هذا الدور ببناء فرد قادر على الاستقلالية في القرار والاهتمام بتحفيز الطفل على الاعتماد على نفسه واستقلاليته في التفكير والإبداع وتعليمه أهمية احترام حقوق الآخرين وعدم الاعتداء عليها وتخفيفه على التعبير عن رأيه دون خوف فالتربية الديمقراطية داخل المدرسة يمكن أن تسهم في تعريف الأطفال ثم تعليمهم للقيم الديمقراطية.

إن أهمية المرحلة الشبابية تتطلب مواجهة أهم التحديات التي تواجه هذه الفئة العمرية ومتابعة مطالبها وحاجاتها. وذلك من خلال فهم حقوقهم السياسية والاقتصادية. واستثمار طاقاتهم وإبداعاتهم. وتوفير الرعاية الصحية والنفسية لجعل نموهم بشكل متوازن. وتوفير مستوى تعليمي قادر على توسيع آفاقهم ومداركهم العقلية. والاهتمام ببناء الشخصية القيادية الشابة. حتى تكون المجتمعات قادرة على الاستفادة من قدرات الشباب لا بد لها من تعزيز فرص مشاركتهم في عملية التنمية وحماية تلك الفرص أما غير ذلك فمن شأنه أن يؤدي إلى إقصاء الشباب وتهميشه وحرمان المجتمعات من طاقات الشباب التي سببها لا يقتصر على نقص القدرة بين الشباب وإنما نتيجة لمحدودية الفرص المتاحة لمشاركتهم في التنمية.

وبسبب الرسالة الحضارية التي ينهض بها الشباب باعتبارهم الرأسمال البشري للمجتمعات الإنسانية والعماد الحقيقي لمقومات بنائها الحضاري واستقرارها السياسي ورفاهها الاقتصادي وأمنها الروحي أوصى الرسول محمد بالشباب بقوله "أوصيكم بالشباب خيرا فإنهم أرق أفئدة"

والأساس يجب إن يبدأ من عملية التنشئة بعد أن أصبح الاستثمار في تربية الإنسان يمثل هاجس للأمر المتقدمة وأساس إستراتيجيتها التنموية كأساس التطور المعرفي الإنسان الذي يهدد للنهوض بالمجتمع حضاريا ومعرفيا. كما أوصى أفلاطون بتوفير تربية أخلاقية للأطفال وإبعادهم عن الكبار في معسكرات خاصة لإصلاح أمور مدينته. أما أرسطو فاعتبر إصلاح المجتمعات يجب أن يبدأ من خلال بناء أجيال يتم تربيتها تبعا لمعايير أخلاقية وتربوية تكون قادرة على صنع التاريخ.

إن اهتمام العالم لم يقف عند حد معين فقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على مبادرة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي باعتماد عام ٢٠١٠ سنة دولية للشباب- المشروع هدفه العناية بالشباب فقد أثبتت الخبرات الإنسانية أن النهوض بالشباب هو بناء المستقبل وكل جهد يبذل في هذا المجال إنما هو جهد من أجل المصلحة العليا لكل بلد وكل مال ينفق هو استثمار مضمون العائد على أعلى المستويات.

أخيراً فإن مرحلة الشباب هي أهم مرحلة في حياة الإنسان لذلك ينبغي استثمارها من قبل الشباب ايجابيا في العلم والمعرفة والسعي إلى تحقيق طموحاتهم وآمالهم مع احترام أخلاقهم وهويتهم والانتماء لمجتمعاتهم فهم الإبداع والابتكار وأمل المستقبل. فالشباب هم اشراقة الحاضر وأمل المستقبل فالبحث في مشكلاتهم والعمل على تعزيز قدراتهم من خلال إيجاد آليات المشاركة في الحياة العامة يجب أن يكون جزءاً من المسؤولية التي تنهض بها الدول.

لقاء العدد



وزيرة شؤون المرأة

ربيحة ذياب هي أحد أبرز الوجوه النسائية في فلسطين وإحدى مناضلات الثورة الفلسطينية المعاصرة والسيدة ذياب كانت وما زالت إحدى أبرز القيادات النسوية حيث أنها من النساء اللواتي عانين من قمع الاحتلال . و وزيرة شؤون المرأة وعضو المجلس التشريعي ورئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي . وهي ما زالت في أوج عطائها. وكان لقراءات ديمقراطية هذا اللقاء مع السيدة ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة .

الحكومة ودورها في دعم وتمكين النساء وزارة شؤون المرأة هي وزارة غير تنفيذية وغير خدمانية هي وزارة لوضع السياسات والخطط والبرامج التي تؤدي إلى تمكين النساء وهي وزارة رقابية على أداء الحكومة والوزارات المختلفة في كل القضايا التي تخص المرأة . سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي . وأيضاً لمراجعة القوانين المختلفة وكيفية تناولها للمرأة وما هو الممكن من أجل تعديل هذه القوانين لإعطاء المرأة حقها حسب ما جاء في وثيقة الاستقلال وكل الاتفاقيات المبرمة . وكما رأيتم فقد وقع الرئيس في الثامن من آذار ٢٠٠٩ على اتفاقية سيداو . وما هو مطلوب منا كفلسطينيين لما يتناسب مع هذه الاتفاقية على المستوى الدولي سواء هذه الاتفاقيات أو الاتفاقيات الأخرى بما يتعلق بالمرأة .

وزارة المرأة ساهمت في إنشاء وحدة النوع الاجتماعي في كافة الوزارات والهيئات الرسمية وهي بدورها تقوم بنفس الدور أو ما شابة في داخل وزارتها وأيضاً المرأة دخلت في الخطة التشريعية الخطة العامة للحكومة ومن أجل ذلك اتخذ قرار على مستوى الحكومة بموازنة خاصة للنوع الاجتماعي من أجل تطبيق ما يأتي بالخطة وبالتالي هذا يساهم في عملية التمكين وعملية وضعها عدا عن ذلك وجود خمس وزيرات في الحكومة وهذا يعطي دفعة ومؤشر حقيقي على أن النظام السياسي الفلسطيني سواء على مستوى الرئاسة أم على مستوى الحكومة هو في تطور مستمر . وباعتقادي هذا أفضل مما يأتي مره واحدة يجب أن تشعر النساء أن هناك نضالاً من أجل هذا الموضوع وحتى الآن كل ما تطلبه النساء من قضايا وقوانين وحقوق يمر بشكل سلس وسهل من خلال الحكومة وطبعاً توجت الحكومة الموضوع قبل أسبوع أو عشرة أيام بالإجماع اتخذت قرار بناء على طلب وزارة المرأة بمذكرة تفسيرية وعرض عرض أول وعرض ثاني فأخذت قرار بالإجماع بتعليق العمل بالعدو المحل وهو على خلفية القتل على جرائم الشرف وهذا في مادتين في القانون البريطاني سنة ٧٦ وفي القانون الأردني من نظام العقوبات وطبعاً نحن ننتظر خروجه وتوقيعه برسم وتوقيع الرئيس عليه في ٨ آذار كهدية للمرأة الفلسطينية.

المرأة ومراكز صنع القرار

هناك العديد من القضايا التي نفتخر بها كنساء فلسطينيات على مستوى المنطقة وعلى مستوى الشرق الأوسط أن وصول النساء إلى مراكز صنع القرار في أكثر من موضوع وكانت محتكرة فقط على الرجال استطعنا

وخططتها سيكون دور للمرأة وإذا كان هناك دورات تذهب المرأة والرجل هل هناك عملية تمكين من الجهتين إذا أردت عمل ورشة عمل ودورة تدريبية في سياسة أي وزارة هل مأخوذ دور للمرأة في هذا الموضوع .

الإعلام والمرأة

اعتقد من أهم القضايا التي يجب التركيز عليها المرأة والتشريعات والمرأة والإعلام لأن الإعلام مهم جداً في قضية المرأة في العالم تعتبر السلطة الرابعة ويمكن أن يصنع حرب من لا شيء الإعلام كيف يتناول قضية المرأة مهم جداً بالتالي لدينا تنسيق مع وزارة الإعلام في كيفية تقديم المرأة وكيفية طرحها ونحن نحكي كل من يقف معنا في هذا الجانب لأنهم حقيقة يقفون مع أنفسهم ومع مجتمعهم الفلسطيني الذي نتمنى تحقيق قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ونتمنى أن نضاهي دول الشرق الأوسط جميعها في تنورها وتقديمنا الذي نطمح له مجتمع ديمقراطي تسود فيه القوانين ويحافظ على قيمة المواطن بغض النظر عن جنسه ولونه أو دينه وانتمائه نحن نعمل سوياً في هذا الجانب حتى نستطيع أن نبني مجتمعنا على أسس سليمة تحقق فيها العدالة والمساواة لجميع المواطنين .

وفي الختام اسمحوا لي أن أوجه التحية للنساء الفلسطينيات في كافة أماكن تواجدهن . كما أود أن أذكر أن يدرك الجميع أننا ما زلنا تحت الاحتلال ويجب أن نوازن ما بين النضال من أجل الدولة المستقلة والنضال من أجل الحقوق والقضايا التي تخصنا كنساء ومجتمع فلسطيني . وأن نواجه العالم كما واجهناه باستمرار عبر المرأة الفلسطينية الشامخة الصبورة القادرة على التأقلم مع كل الظروف وأن توصل رسالتها في الداخل والخارج وأن تعمل على إعادة اللحمة لشعبنا ولشطري الوطن من أجل تحقيق حلمنا بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

ولا اعني فقط وزارة شؤون المرأة وإنما اعني كل الحركات النسوية في البلد والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ويجب أن ننتبه بأن تأتي في فترة اقتراح التشريعات والقوانين أفضل من أن تأتي في مرحلة متأخرة بعد صياغة القوانين ونناضل من البداية في هذه الفترة حتى لو لم تكن هناك قوانين ستقر يجب أن ندرسها ونعرف أين نحن من هذه القوانين حتى عندما نقرر نكون جاهزين بتعديلنا وملاحظتنا بالقضايا التي تخصنا كنساء في هذا المجتمع.

أنا باعتقادي عندما نتحدث عن المرأة لا نستطيع فصل الطفل عنها ولا الأسرة بالتالي لا نستطيع فصل عنها المجتمع نتحدث عن مجتمع ككل يرتقي في تفكيره في تقدمه في نظره للنساء وباعتقادي يقاس مدى تقدم الشعوب بمدى إعطاء النساء دورها وإعطائها حقوقها والمرأة تبعد عندما تعطى الفرصة إذا كانت على تماس مباشر مع الناس والجمهور وكان فقط ينقصها أخذ الفرصة والإمكانات لتظهر هذه المكونات التي تدور بداخلها وأن تقود. وباعتقادي هي أكثر التزاماً وانضباطاً ووفاء وعطاء التي على مدار عقود طويلة تعطي بلا مقابل اعتقد أنها قادرة أن تكمل في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وأيضاً بلا مقابل فقط تعطى الفرصة الحقيقة وتكون على قدم المساواة مع الرجل .

وحدات النوع الاجتماعي بالوزارات

وحدات الجندر كانت تسمى في السابق وحدات المرأة وصار هناك اصطلاح عالمي وهو النوع الاجتماعي وليس الجندر لأن الجندر فقط يتعلق بالمرأة وعندما نتحدث عن وحدات النوع الاجتماعي فأنت تطل الكل لماذا (س) أو (ص) مجحف بحقه لماذا تقدم انثان للوظيفة شباب وشابة وتم اعتماد الشباب أو العكس فيجب الموازنة بين الأمور وليس فقط دفاعاً عن قضايا المرأة ولأن المرأة مجحف بحقها أصلاً بمجتمعنا الفلسطيني فيمكن أن يكون النضال في هذه القضايا أكثر ولكن هي دورها في الوزارات المختلفة هل في سياسة الوزارة

الثقافة في أعمق مستوياتها هي القيم والمعتقدات والعادات التي ينظم الأفراد بموجبها حياتهم . ثم تظهر وتنعكس على حياتهم العامة بمئات الأشكال ولكي تكون الثقافة ثقافة حقا . يجب أن يكون لها تأثير في تمدن البشرية . فهي كالتربة التي تزرع فيها بذور مجتمع إنساني معافى ويتم تحقيق النواحي المتمدة للثقافة من خلال رعاية الشخصية والفكر وتهذيب الأنواق الجمالية ولها علاقة بتصرفاتنا وأخلاقنا .

وكما هو معروف فإن الكثير من جوانب النظام الاجتماعي تعتمد على المجال الثقافي . والنظام الاجتماعي وبعض الأسس الثقافية لم تَخْتَرَع لذاتها ومع أنها تعكس خيارات إنسانية إلا أنها تتطور على مدى حقبة طويلة من العلاقات المتبادلة المعقدة التي لا يمكن حصرها ولا يمكن بناء أية ثقافة بنجاح بين عشية وضحاها أو خلال جيل أو جيلين .

واكتساب المواطن للثقافة السياسية . يعني اكتساب غالبية قيم ورموز وتوجهات الحياة السياسية العامة السائدة في بلده . وعملية الاكتساب هي عملية متواصلة تدريجية تبدأ منذ الطفولة وتستمر حتى الشيخوخة بحيث يتحدد السلوك السياسي للفرد انطلاقاً من الثقافة السياسية لمجتمعه فمجتمع ديمقراطي يفترض أن تؤدي التنشئة السياسية فيه إلى خلق مواطن يؤمن بحرية الرأي والعقيدة وبالتعددية السياسية ويشكل عام خلق إنسان ديمقراطي إن كثير من الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين والتي ارتقت إلى مستوى النظريات في الثقافة السياسية توصلت إلى أن الثقافة تحتوي على ثلاثة أنماط للثقافة السياسية .

فالنمط الأول هو نمط الثقافة السياسية الرعوية وهي ثقافة الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرى والعرف والدين وهذه الثقافة هي ما قبل السياسة الخاصة بالدولة الوطنية ويوجد هذا النمط انتشاره في البلدان التي تتبلور فيها مؤسسات الدولة الوطنية . بينما تلعب العلاقات العشائرية والقبلية والطائفية الدور الأساسي في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية . والنمط الثاني للثقافة السياسية هو ثقافة الخضوع . والنمط الثالث هو ثقافة المشاركة . وكل نمط من هذه الأنماط يتوافق مع بنى سياسية خاصة به فالثقافة الرعوية ترتبط ببنية تقليدية . وثقافة الخضوع تتعلق ببنية سلطوية مركزة . في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية ديمقراطية . وإذا نظرنا إلى مؤشرات الممارسة الديمقراطية التي تنشرها المراكز الدولية المتخصصة سوف يظهر لنا بشكل واضح أن تلك المؤشرات تأخذ قيما إيجابية في ظل الحكومات الديمقراطية . وقيما سلبية في ظل الحكومات الاستبدادية .

إن المواطنة الديمقراطية - كاتنماء عضوي بالدولة - لا تحيا أو تنفعل دونها حاضن ديمقراطي يهبها الانتماء والاعتراف والتجذر . فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة توأمة لتجارب الجماعة السياسية المكونة للدولة . كون أن الديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة واختيار وحرية وإرادة وعلى أساس حق المواطن في صنع القرار وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة كما أن المواطنة الديمقراطية تعطي مقومات وركائز الفاعلية الوطنية والإنسانية . إن الفاعلية والإبداع لا تصدر عن مجتمع السادة والعبيد بل تصدر عن مجتمع المساواة والتكافؤ والمشاركة .

إن أفضل فهم للمواطنة هو إلحاح العلاقة بين الفرد ودولته . ويوجد في كل نظام حكم قوانين وتشريعات تحدد تعريف المواطنة لدى ذلك النظام لكن ضمن تلك المقاييس التي قد تكون عريضة في بعض الأحيان يتحدد معنى جوهر المواطنة بالنسبة للفرد وبنوعية العلاقة التي تربط الفرد بالحكومة والعكس بالعكس في الديمقراطيات الليبرالية حيث تتغذى ديمقراطية الناس العاديين في الأساس بتوق الناس للمواطنة والترابط الاجتماعي وهي رغبة في تولي نواحي الحياة السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على تسيير المواطنين لشؤون حياتهم اليومية . وتتغذى بالإدراك التدريجي بأن حكم الذات ليس نتيجة سلسلة من الخيارات السياسية بطرحها السياسيون والبيروقراطيون ثم يقومون بإدارتها بأنفسهم بل نتاج حوار ومداولات مستمرة واتخاذ الأفراد لقرارات عليهم أن يتحملوا عواقبها بأنفسهم .

وفي المجتمعات الغربية وجدت فرضيات كثيرة لا تأخذ في الاعتبار عمليات التطور السياسي الغربي وخاصة ابتكار الدولة الذي كان يتمشى مع خضير فكرة الطائفة السياسية وخضير أرضية المدى السياسي كما أن البناء الوطني لم يكن يُعتبر صيغة من صيغ التعبئة السياسية التي تعبر بالتلازم عن ولاء جديد وحق فردي للمشاركة في القرار السياسي . وبالتالي عن شرط من شروط جعل هذا القرار شرعياً .

هذا الخلط في المرجعيات الفردية والمذهبية الطائفية وهذه ازدواجية في الأفكار . أفكار النظام والثورة تشكل امتدادا لتاريخ المقولة القروسطية ومقولة الكومونة والجامعة . إنها تبلغ تمامها في الحركات الوطنية والقومية . والقوميات التي ميزت القرن التاسع عشر الأوربي التي جعلتها عنصرا من عناصر الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين . وهذا يعني الاندماج داخل النسق السياسي والذي هو عنصر أساسي من عناصر ثقافة المواطنة .

أما بالنسبة إلى مجتمعات مسلمة في طور التحول إلى دولة عصرية يكون لتعبئة المبادئ الأخلاقية الاجتماعية في خدمة الثقافة المدنية

قيمة إستراتيجية وجوهرية أصيلة . إن ضعف حكم القانون في هذه الدول يضيف وزنا عمليا واضحا إلى إطار المبادئ الأخلاقية الوظيفية للدولة والمجتمع على السواء وبشكل مساو . فإن تحويل المسؤولية الديمقراطية إلى مؤسساتية وآليات تشاركية في أول عهدها يترك فراغا جديا في المجال العام يمكن أن تصلحه الأركان الأخلاقية المعترف بها .

إن معظم أصحاب النظريات والمفكرين يتفقون على أن كل تصور للمواطنة يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر ضرورية هي : حكم القانون . ومواطنة متساوية في الحقوق والواجبات . وسياسات تشاركية مع مسؤولية للدولة تجاه المجال العام . وتفصل هذه العناصر بدورها فصلا عضويا بين الدولة والمجتمع وتعمل على استقلال القضاء ووسائل الإعلام . وضمان حرية الانتماء والفكر .

وليس في وسع أية ديمقراطية تهمل القيم والتعليم أن تتوقع البقاء حرة . والأسباب من الناحية الفلسفية واضحة تماما فالديمقراطية ملتزمة بمبادئ المساواة والحرية يجب أن يكون لديها مواطنين متعلمين إذا أريد لها أن تعمل بشكل فعال وما تعنيه كلمة متعلم هنا ليس مجرد معرفة مهارات أساسية بل أشخاص ينمي التعليم عقولهم والهدف من التعليم العقلي هو تأهيل الرجال والنساء من أجل عيش حياة من الحرية المنضبطة .

إن القيم تُكتسب بالدراسة والاقتداء والاهم من ذلك بالممارسة حيث أن الدراسة تتطلب الالتزام بقواعد التعلم ويكون الرجال والنساء قدوة ينقلون قيمهم للصغار . والفضيلة تُكتسب عن طريق التصرف بطريقة فاضلة وقيم الفضائل المدنية هي معارف واضحة يتقنها الإنسان حتى تصبح عادة حول حقوق ومسؤوليات المواطنة والفرص والالتزامات التي تفرضها حكومة دستورية . ومعرفة أن حرية المرء تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين ومعرفة أن الحقوق يكسبها من يستحقها ولا بد من حمايتها إذا أريد لها البقاء .

وهناك قواعد تجسد بحد ذاتها قيم المجتمع الديمقراطي . تشمل الأمانة والإخلاص والدقة والإنصاف والتسامح مع المختلف والمرونة مع الآخرين كما أنها تعني تلبية الحد الأدنى من معايير التمدن والسلوك الجيد وهذا يعني أكثر من مجرد إطاعة القوانين . انه التكيف مع معايير متفق عليها للسلوك وعلى مستوى الدولة كما يعني ذلك الالتزام الكامل والصريح بمتطلبات المواطنة بدءاً من الأمانة في دفع الضرائب إلى المشاركة في المواطنة وانتهاءً بالتضحية الكبرى للخير العام في أوقات الخطر المميت .

وثمة رابط كبير بين التعليم والديمقراطية . فالهدف المعلن للتربية الحديثة هو تحرير الناس من الأحكام المسبقة والأشكال التقليدية للسلطة حيث أن الناس المثقفين لا يخضعون للسلطة خضوعاً أعمى بل إنهم يتعلمون كيف يفكرون من تلقاء أنفسهم ويستطيعون التمييز بين مصالحهم الخاصة ومصالح الآخرين كما أن التعليم يجعل الناس يكتسبون معنى معيناً للكرامة يدورون أن يحترمهم مواطنوهم وكذلك الدولة فمن الممكن لإقطاعي في احد المجتمعات الفلاحية أن يجند الفلاحين لقتل الآخرين والاستئثار بأراضيهم فالأجورون هنا يعملون ليس بدافع مصلحتهم الذاتية وإنما لأنهم اعتادوا الخضوع للسلطة بينما في البلدان المتطورة يمكن اجتذاب أشخاص كثيرين للمشاركة بعدد كبير من القضايا . كمثل نظام لتخفيف الوزن أو مباراة في الركض الماراثونية أو للتطوع في الأعمال الخيرية أو جمع مساعدات للمحتاجين سواء في دولهم أو في دول أخرى .

إن فكرة بناء مجتمع وطني قائم على الحب لا يمكن أن تتحقق بدون العمل على نشر الثقافة الديمقراطية والتي تقود نحو المواطنة العملية التي تركز على تطوير قدرات الناس للعمل معا من خلال حل المشاكل المجتمعية مدنياً وحقياً أحساساً لدى العامة بالحياة المدنية ودورها المنتظر في دفع المسؤولية العامة والسياسات التشاركية إلى الأمام .





أسامة تزال

تُزهِقُ أرواحَ نساءٍ كثيرات كلَّ عام في مختلف أرجاء المعمورة لأسباب ثقافية لا علاقة للحروب والنزاعات المسلحة بها. وإذا كانت بعض النساء تقتل عند شعوب أخرى لأسباب جنسية كأن يجد رجل زوجته أو عشيقته في علاقة حميمية مع رجل آخر فإن دافع "تملك" الرجل للمرأة قد يكون الدافع وراء مثل هذه الجريمة. أو قد يكون واقعا تحت تأثير المحدرات.

وما يهمنا نحن هو القتل بذريعة ما يسمى "الدفاع عن الشرف". فمناين جاءتنا هذه العادة الجريمة التي تضعنا أمام تساؤلات كثيرة وكبيرة منها: هل الشرف صفة للنساء فقط؟؟ وإذا ما افترضنا وجود علاقة جنسية "غير مشروعة" بين رجل وامرأة فهل يمس شرف الرجل كما يمس شرف المرأة؟ ولماذا توقع العقوبة على المرأة فقط؟؟ ولماذا يتم التستر على الرجال خصوصا الذين يمارسون سفاح القربى مع محرمات مثل البنت أو بنت الأخ أو بنت الأخت مع أن غالبية المرتكبين لهذه الجرائم يكونون رجالا بالغين ويمارسون فعلتهم مع بنات أطفال؟؟ بل لماذا يتم قتل البنت عندما يجري استغلالها جنسيا من قبل محرمين كالأب أو الأخ أو العم أو الخال... الخ؟ وكم عدد النساء اللواتي قتلن ظلما وجورا مجرد إشاعات كاذبة اختلقها رجال منحرفون؟؟ وكم عدد العذارى اللواتي قتلن وأثبت الطب الشرعي أنهن عذراوات؟؟ وهل الدين الإسلامي - وهو دين الغالبية في مجتمعاتنا - يبيح القتل في مثل هكذا حالات؟؟ وما هو مفهوم الشرف؟؟ فهل اللصوص وجار المحدرات ومتعاطوها والخائنون... وغيرهم شرفاء؟؟ في ثقافتنا الشعبية مقولة تقول: بأن الأرض والعرض - بكسر العين وتسكين الراء - لا يفرط بهما وأن الرجل يقدم روحه رخيصة دفاعا عنهما؟؟ لكننا فرطنا بالأرض وهربنا بالعرض

يقتله هو الحاكم المسلم الذي يحكم بشرع الله وليس أي شخص آخر. لأن الإسلام رسخ دولة القانون الشرعي. وهو الذي أحترم حياة الإنسان. حتى أن الرسول صلوات الله عليه اعتبر أن هدم الكعبة حجرا حجرا أهون من قتل إنسان. وحتى الزوجين اللذين يضبط أحدهما الآخر متلبسا "بالزنا" فإنه تجري بينهما الملاعة ويفرق بينهما.

يبقى أن نقول أن القتل في هذا المجال هو إرث جاهلي ابتدعه المجتمع الذكوري. و أن الدين الإسلامي يحرم هذه الجريمة. مع التأكيد أنه لم يفرق بين الرجل والمرأة في العقوبة وفي التعامل مع هذه القضية. فهل تتجند وسائل الإعلام والمنقطفون ورجال الدين لإعادة تثقيف عامة الناس حول هذا الموضوع؟.

الجرائم. ومن المعروف أيضا أن مرتكبي جرائم القتل هذه قد يدخلون السجن لسنوات طويلة قد تأخذ عمرهم بكامله. ليصبح القاتل قتيلا أيضا وراء القضبان.

ومن الجهل السائد أن بعض الفئات الاجتماعية تعطي القتل بعدا دينيا. فيحللون ما حرم الله وهم لا يعلمون. لأن الدين الإسلامي وضع عقوبة الجلد للزاني الأعزب. ووضع شروطا تعجيزية لإثبات عملية الزنا. وهي وجود أربعة شهود عدول رأوا العملية الجنسية كاملة دون شبهات. وإذا ما كانوا أقل من أربعة فإنهم يجلدون لطعنهم بالمحسنيين والمحصنات. وعليه فإن الضمّ والتقبيل والمفاخضة والمداعبة لا تصل إلى درجة الزنا. ولا يفهم من هذا أنها محللة ومسموح بها. أما الذي أباح الإسلام قتله فهو النيب الزاني. والذي

ليجري انتهاكه على أيدي من لجأنا إليهم لحمايته. لننق في المحذور الشعبي القائل "بأن من لا أرض له لا عرض له" من الحزن أن يتمحور شرف الرجل العربي في بضعة سنتيمترات ما بين فخذي المرأة. ومن الحزن أكثر هو ارتكاب جريمة القتل تحت اسم "الشرف" وتحت اسم "محو العار". فهل القتل يجلب الشرف ويمحو العار؟؟

إن القتل يشكل فضيحة كبرى ليس على مرتكب الجريمة فقط وإنما على شعبه وأمتة. فوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في مختلف أرجاء المعمورة وفي مختلف اللغات تنشر عن الجريمة وأسبابها وبالأسماء. في حين لو تم التستر على الموضوع لبقى سرّا محصورا في بضعة أشخاص. ولو علم مرتكبو جرائم القتل هذه أنهم يكتبون عارهم بالدم لما لجأوا لمثل هذه

المرأة في غزة بين مطرقة الحصار وسنديان الانقسام

د. نجاح السميري - أستاذة علم النفس بجامعة الأقصى

الانقسام الداخلي وقد تجلت مظاهر هذه الزيادة في ارتفاع عدد حالات القتل على خلفية الشرف. وتزايد معدلات العنف الجسدي والنفسي التي تتعرض لها المرأة من قبل أفراد الأسرة ويعتبر الخوف والقلق وعدم الشعور بالأمان من مظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة وكذلك الخوف على الأبناء أو الزوج من الاعتقال بسبب الانتماء السياسي وإذا أضفنا إلى كل ذلك استغلال إسرائيل لحالة الانقسام بتصعيد ممارستها العدوانية على قطاع غزة وتواصل الإغلاق وإحكام الحصار وما يترتب على ذلك من تدمير للمنازل وتشريد النساء وحرمانهن من أبسط حقوق الإنسان في العيش بأمان. بما سبق ذكره يتأكد لنا دون شك ما تعانيه المرأة في قطاع. وما ترتب على ذلك من آثار نفسية وجسدية واجتماعية واقتصادية. أن وضع نهاية لهذا الحصار الغاشم والانقسام الفتاك لهو الخطوة الأولى لإنقاذ ما تبقى للمرأة في مجتمعنا من حقوق ومحاولات لاستعادة ما تم فقده. كذلك يجب أن تتوحد الجهود لوضع المرأة في مكانتها الطبيعية في المجتمع. كي تعود لدورها الرائد في تنمية أسرتها من ثم المجتمع ككل.

عام ٢٠٠٩ وبسبب الترابط بين الوضع الاقتصادي للأسرة بالوضع الصحي والتعليمي والنفسي والاجتماعي فقد كانت المرأة الفلسطينية أكثر المتضررين من هذا الوضع. ثالثاً: الوضع الصحي للمرأة. تردت أوضاع النساء الصحية بسبب الانقطاع الدائم للكهرباء وعدم توفر مواد الوقود والغاز ما جعلهن يستخدمن "بوابير" الكاز ما يعرضهن لاستنشاق الدخان الذي يؤثر على صحتهن. كما أن استخدام المولدات الكهربائية يشكل خطراً إضافياً على صحة المرأة. ومعروف أن مشاكل انقطاع الكهرباء ومواد الطاقة أصبحت تتأثر بمشاكل الانقسام. كما أن الظروف البيئية السيئة التي تفاقمت بعد الانقسام بسبب الحصار المشدد على القطاع أثرت وتؤثر على صحة المرأة مثل تراكم النفايات وتكدسها في الشوارع ما أدى إلى انتشار القوارض والآفات الحشرية الأخرى المؤذية للصحة والبيئة وانتشار الروائح الكريهة والغازات السامة المؤذية وتلوث الهواء الناتج عن حرق أكوام من القمامة وتلوث التربة والمياه الجوفية ما يشكل تهديداً لصحة المرأة والأطفال لسنوات قادمة. رابعاً: العنف ضد المرأة. زادت معدلات العنف ضد المرأة بعد

تري أبنائها متفرقين على خلفية حزبية. أو جد نفسها غير قادرة على توفير الحد الأدنى من احتياجات أسرتها لسد رمق أبنائها الصغار هي الأخت التي تاهت عاطفتها بين زوجها وأخيها بسبب خلافات لا علاقة لها بها. هي الابنة التي ترى في عين أبيها الحزن والإحباط نتيجة عدم قدرته على توفير احتياجات أولاده وفي كثير من الأحيان ترى التوتر إذا أحس أنها سوف تطلب منه مال لشراء ما يلزمها للدراسة أو ما تحتاجه كإنسانة تقف على باب الحياة. فكيف أثرت هذه العوامل على المرأة في قطاع غزة؟ دعوني أوجز لكم نتيجة ذلك على وضع المرأة الحالي في قطاع غزة. أولاً: من الناحية التعليمية. تأثرت المرأة الفلسطينية بشكل مباشر في المجال التعليمي حيث تسربت المئات من النساء من المدارس والجامعات بسبب الفقر وتفضيل الأهل تدريس الذكور على حساب الإناث أفادت دراسة أجريت بان ٧٥٪ من الطالبات يعانين من عدم التركيز في الدراسة بسبب الخوف والهواجس التي يعشنها نتيجة الانقسام والحصار ثانياً: من ناحية اقتصادية. أقرت التقارير الدولية أن ثماني عائلات من بين كل عشرة تعيش تحت خط الفقر في

الحصار... واقع أليم يعيشه سكان قطاع غزة. تشتد وطأته مع الوقت. تتضارب فيه الرؤى حول كيفية التعايش معه. أو مقاومته. وزاد من حدة هذا الحصار الخناق. الانقسام والذي أضاف إلى المعاناة الاقتصادية والسياسية شرخاً في نسج المجتمع الفلسطيني عامة. والمجتمع الغزي خاصة. ما أدى إلى تدهور العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الواحدة. وإذا تحدثنا عن الأسرة. فنحن نتكلم عن دور المرأة الرائد في ترابط العلاقات والحرص على التوازن. كي تمضي سفينة الحياة إلى بر الأمان. ولكن هل استطاعت المرأة القيام بهذا الدور الهام في ظل حصار خانق وانقسام فتاك؟ كلنا يعلم ما تعانيه الأسر الفلسطينية في غزة من فقر نتيجة البطالة وشح الموارد والغلاء الفاحش في أسعار السلع الأساسية وضيق في المنظور المستقبلي. بل في كثير من الأحيان إلى اليأس القاتل والذي أدى في نهاية المطاف إلى أمراض نفسية بدأت بالفعل بالفتك بأفراد الأسر. كالتغيب الدراسي والإدمان. وفقدان الانتماء. وسط كل هذه الأمواج العاتية المتلاحقة بكوارجت تقع على عاتق المرأة. فهي الأم التي

مجتمع فلسطيني



أسامة تزال
عمان

من العلوم أن إنشاء هيئات حكم محلي في فلسطين لم يتأتى كحاجة فلسطينية أو بقرار فلسطيني. ففي الوقت التي أنشئت به هذه الهيئات، كانت الدولة العثمانية تعيش في حالة من تراجع قوتها وتضعف هيبتها محلياً ودولياً. وللخروج من هذا الواقع وما رافقه من تراجع وترهل أصاب إدارات الدولة المختلفة، فقد رأت أن إحدى عمليات الإصلاح الداخلي تتطلب إنشاء أجسام تمثيلية محلية تأخذ قسطاً من المسؤولية عن الحكومة المركزية.

وبالتالي لم يكن مثل هذا القرار تعبيراً عن حاجة مجتمعية محلية بقدر ما كان يعبر عن حاجة ملحة للسلطة المركزية. مما يعني أن هذه الهيئات بقيت على تواصل مستمر مع السلطة المركزية بل كانت شديدة الالتصاق بها وحت سيطرتها مباشرة، بما أفقدها أهم خاصية لها وهي خاصية الحكم المحلي. وأدى إلى اقتصار الأدوار المناطة بها على الخدمات والأعمال الروتينية. وذلك بسبب الهيمنة المركزية عليها. وأفسح المجال أمامها لتحقيق نوع كبير من الاستحواذ والسيطرة والنفوذ. بما أعطى الحكومة دوراً مسيطرًا على مجريات الأمور الهامة في المجتمع.

على مدار قرن وربع من الزمن بقيت الهيئات المحلية الفلسطينية تحت السيطرة الأجنبية وبأشكال مختلفة تراوحت بين الضم والاستعمار والاحتلال والإحقاق. وكانت هذه الهيئات إحدى الأدوات الأساسية التي استخدمها الأجنبي للسيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني وإبقائه في حاجة دائمة لهذه القوى.

يعتبر موضوع الهيئات المحلية في فلسطين من الموضوعات المهمة والحيوية... على الرغم من قدمه... وتعود أهميته ليس على الصعيد المحلي فحسب، وإنما ما يفرزه من أثر على بنية وتركيب النظام السياسي. فهذه الهيئات تشكل إحدى الأسس المتينة لبناء الدولة. فهي تساعد على المشاركة والإبداع والتطور والنماء وتلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية بإبعادها المختلفة. وذلك من خلال توسيع مشاركة الناس في اختيار مثليهم المحلي وخلق قيادات سياسية عامة لها بعدها الشعبي.

لذلك تعتبر السلطة المحلية ركيزة أساسية من ركائز الدولة الديمقراطية. حيث تعتبر هذه السلطة سلطة تنمويه وليست خدمانية فقط. باعتبارها تعبيراً عن حاجات أولوية للمجتمع المحلي. هذا إلى جانب اللامركزية في الحكم الذي تمارسه السلطة المحلية لتعبر عن مظاهر ديمقراطية. وهي أي الانتخابات المحلية بمثابة التجربة والتمرين للمواطنين على كيفية إجراء انتخابات عامة. بل أنها مقدمة عامة للديمقراطية بمفهومها الشمولي. ولن يكون ذلك إلا من خلال بناء ثقافة قائمة على المشاركة كمقدمة لوعي عام لدى المواطنين بأهمية هذه الهيئات.

كما أن للانتخابات المحلية أهمية كبيرة تستمد منها من أهمية تلك المشاركة الشعبية في إدارة الخدمات البلدية إذ تعتبر المشاركة الشعبية عاملاً مهماً في ترشيد القرار الحكومي فيما يحقق المصلحة الأكبر للمواطن. كما أن الانتخابات تضيف الشرعية على الهيئات المنتخبة لممارسة السلطة وحق

إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع. كما أنها تعطي المواطنين الفرصة لاختيار من يرويه مناسباً لإدارة الشؤون العامة، وأيضاً تمكن المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة والتأكد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

إضافة إلى ذلك فإن المشاركة الشعبية تجعل المواطن في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية وهذا يزيد من مستوى الوعي والمبادرة لدى المواطنين الذين عليهم أن يكونوا على قدر هذه المسؤولية وأن يؤديوا واجباتهم تجاه وطنهم من خلال مشاركة فاعلة ببناءه تقوم على حماية المصالح الوطنية العليا والمصالح الشعبية في آن واحد فالانتخابات في حد ذاتها لها تأثير مباشر في إرساء مبادئ العدالة والمساواة والتأكيد على عامل الولاء والانتماء للوطن.

وتقوم هذه العلاقة على أسس التبادل من ناحية الحقوق والواجبات. فلكل مواطن هناك مجموعة من الحقوق التي يجب على الدولة العمل على توفيرها له. من أجل ضمان أمنه وسلامته ومصلحه ورفاهيته وسبل العيش له. وعلى كل مواطن أيضاً مجموعة من الواجبات التي عليه أدائها تجاه السلطات العامة والمجتمع من أجل ضمان قيام الدولة بوظيفتها الأساسية في عملية قيادة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق مصالح وغايات الغالبية العظمى من أعضائه.

إن بناء هذا الشكل من العلاقة لا يمكن إلا في المجتمع الديمقراطي الذي يتيح لكافة المواطنين الحق في انتخاب السلطة التي ستقود المجتمع. وبالتالي تمنحهم الحق في المتابعة والمراقبة الدائمة على عمل هذه السلطة من أجل ضمان قيامها بالدور المطلوب منها على أكمل وجه. فالمواطنة في المجتمع الديمقراطي تعني الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في هذا البلد. ولذلك فإن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم ملازم لمفهوم المواطنة.

إن كل ما ذكر أعلاه هو مناه في الدرجة الأولى في مشاركة المواطنين في الانتخابات المحلية. ولكي يكون هناك مشاركة فاعلة من قبل المواطنين في العملية الانتخابية لا بد من إيجاد الآليات الكفيلة لتفعيل هذه المشاركة. يمكن القول أن أولى هذه الآليات وأهمها على الإطلاق هي جدية

النظام السياسي الفلسطيني (وعلى وجه الخصوص الرئاسة) ومن ثم الحكومة في إجراء الانتخابات وإعطائها أهمية وأولوية. هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تعزيز ثقة المواطن وإعطائه دفعة قوية في عملية المشاركة. بل والحث على المشاركة. كما أن التزام المرشحين في برامجهم الانتخابية، هذا يعطي أمل وثقة لدى المواطنين من أجل المشاركة بفاعلية بعملية الانتخابية ترشيحاً وانتخاباً.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها. هي مطالبة بعقد الأنشطة والبرامج التثقيفية والتوعوية لحض المواطنين على المشاركة. ولكن هذه الأنشطة يجب ألا تكون موسمية وأن تنتهي بانتهاء العملية الانتخابية. لذلك يجب أن تكون العملية متكاملة ومتراصة بحيث يكون هناك أنشطة لها علاقة بالتواصل بين الهيئات والمواطنين. المساءلة والمحاسبة. ونقاش البرامج الانتخابية. وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار. والرقابة على الهيئات المحلية. كما أن الفصائل والأحزاب السياسية مطالبة هي أيضاً بالعمل على تفعيل ودعوة المواطنين للمشاركة بفاعلية في العملية الانتخابية بكل مراحلها. فلا يكفي إصدار البيانات أو التصريحات الصحفية. فمن الأهمية أن تشارك الفصائل من خلال إنشاء أجسام داخلها تتولى المساهمة في تفعيل الآليات سواء على مستوى أعضائها ومناصريها وأصدقائها أو على مستوى الجماهير بشكل عام.

أما المرشحين فهم أيضاً يلعبون دوراً مهماً في دافعية الناخبين. فكلما كان المرشح أو المرشحة ذو كفاءة وقدرة وذو سمعة طيبة. وتربطه علاقات حسنة بمجتمعه المحلي كلما كانت المشاركة أوسع.

أما الكتل الانتخابية والقوائم فمن الأهمية الانتباه إلى ضرورة توحيد القوائم وعدم تشكيل العديد من القوائم التي تكون محسوبة على طرف واحد. أما الدعاية الانتخابية فلا تقل أهمية. وأولى هذه الأهمية تكمن في واقعية الدعاية. وملاستها لاحتياجات المواطنين.

إن الانتخابات وعلى الرغم من أهميتها المجتمعية والسياسية. لن يعتد بها وبناتجها إلا إذا تميزت بالنزاهة والحيادية. من هنا تشكل كلمة "نزاهة"

الرديف لكلمة انتخابات وأصبحت من ضمن الأسلوب الخطابي لتقييمات الانتخابات. وبغض النظر عن هذا التلازم فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضع شرطين أساسيين للانتخابات: أولهما الاقتراع الشامل والمتكافئ. وثانيهما الاقتراع السري. وتشدد المواثيق الدولية التي تحرم التمييز بين الجنس أو العرق. وتؤكد الحق بالمشاركة بالانتخابات على مبدأ "الاقتراع الشامل والمتكافئ" لكن لكي تكون الانتخابات "حرة ونزيهة" ينبغي أن يتمتع المواطنون بحريات: الاختيار، التجمع، الاجتماع، التحرك، والكلام. لكل من المرشحين. والأحزاب. والناخبين. ووسائل الإعلام. والمراقبين. وغيرهم.

ولكي تكون الانتخابات "نزاهة" ينبغي أن تتوفر شروط منها أن يكون التصويت سرياً. وأن يتمكن الجميع بالإدلاء بصوته دون تدخل أو إكراه على التصويت. وأن تكون الهيئة المشرفة على الانتخابات محايدة. وأن يكون هناك تكافؤ للفرص أما المرشحين. وأن يتم حل النزاعات والشكاوى بسرعة وعدالة. وعدم استغلال الرموز الدينية. وأن تكون فرصة الظهور في وسائل الإعلام خصوصاً الحكومية متساوية. وأن تتوفر الشفافية والحيادية في جميع مراحل العملية الانتخابية.

أخيراً وحتى تكون الانتخابات ديمقراطية. ومن أجل تحقيق الأهداف التي يراد تحقيقها منها. فإنه لا بد من توفر عدد من الشروط الأساسية. التي بدونها تصبح الانتخابات هدفاً بحد ذاته وليست وسيلة للوصول إلى مجتمع ديمقراطي. ومن هذه الشروط، السرية بحيث تضمن عدم إمكانية توجيه ضغوط على الناخبين من أي جهة كانت. دورية حيث تجري في فترات زمنية مناسبة ينص عليها القانون. وأن تكون عامة بحيث يتاح لجميع الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب بممارسة حقهم في الانتخاب دون أي تمييز. وأن تكون تنافسية لضمان حق المرشحين "سوء كانوا أفراداً أو قوائم" في التعبير عن مواقفهم بحرية ودون قيود أو تمييز. وبما يضمن الحرية التامة في ممارسة الدعاية الانتخابية وفق القانون. كما لا بد أن تكون هناك مساواة المساواة. أي إعطاء الناخبين نفس الحق في عدد الأصوات التي يحق لكل منهم الإدلاء بها.